نحو تطوير جذرى للتعليم قبل الجامعى

دكتور مهندس / محمد يونس عبد السميع الحملاوى (*)

١ ـ مقـــدمة :

تعانى المؤسسات التعليمية حاليا من مشاكل عـــديدة أهمها قلـــة الاعتمادات المخصصة لتلك المؤسسات لرفع كفاءتها ، ناهيك عن زيـــادة أعدادها لتشبع حاجات المواطنين بكافة مستوياتهم · وفى رأينا أن المشكلة فى جانب كبير منها تخطيطى ، فبالامكان باعادة تخطيط الواقع المادى الحالى للمؤسسات التعليمية الوصول لنتائج أفضل من التعليم الذى هو عماد تقدم الأمم · لقد شغلنا لسنوات عديدة بامكانية التفوق الذرى للكيـــان الذى زرع فى وسط امتنا لتقويض مقوماتها ، ثم شغلنا بصحة البيانات التى تبين ذلك التفوق الذرى ، ثم ها هى الأخبار تطالعنا بالقمر الصناعى الذى لابد واننا رأيناه رؤيا العين · لقد حفر جون كيندى اسمه فى التاريخ حين قـام بمواجهة التقدم القادم من السوفيت برفع كفاءة العملية التعليمية فى أمريكا مما مكن أمريكا من القفز خطوات فى مجال التقدم العلمى ·

٢ ـ واقع المؤسسات التعليمية فى المرحلة قبل الجامعية :

تعانى المؤسسات التعليمية من عدة مشاكل أدت الى مشاكل أخـــرى بحيث بات العلاج الوحيد لها هو اعادة التخطيط لامكان الاستفادة الأقصى من الامكانيات المتاحة · باختصار بات المطلوب هو اعادة تصميم العملية التعليمية هندسيا ·

(أ) عدد المدارس : أثرت المشاكل المادية الناشئة عن قلة الاعتمادات المخصصة لوزارتى التربية والتعليم والأزهر على الكثير من أوجه العملية التعليمية · فلقد قلت أعداد المدارس التى تنشـــأها الوزارتان بالنســـبة

(*) أستاذ هندسة الحاسبات كلية الهندسة ـ جامعة الأزهر ·

للمستهدف ، وأدى ذلك الى ارتفاع سن التحاق الأطفال بالمرحلة الابتدائية، وبالتالى الى ارتفاع السن عند التخرج (اذا اجتاز الطالب جميع سنوات دراسته دون رسوب) ، الأمر الذى قلل من عمر الفرد الانتاجى فى مصر ٠

(ب) سرعة التحصيل : ان اختلاف سرعة الطلبة فى الفهم والتحصيل أمر طبيعى ، ومن ثم فلا بد أن ينظر النظام التعليمى لذلك على أنه أحـــد المعطيات الأساسية التى ينبغى أن يبنى عليها النظام ٠ فالطلبة بين طالب سريع الفهم وآخر بطىء الفهم وثالث متوسط الفهم ٠ فبطىء التحصيل ليس بالضرورة نتيجة قصر فى نمو الطالب العقلى بل قد يكون نتيجة ظـــروف اجتماعية عارضة ٠ ان السماح لذلك الطالب البطىء الفهم بأن يتساوى مع الطالب المنتظم المهتم باستكمال دراسته فى أسرع وقت بأن نسهل له اعادة السنوات التى يرسب فيها هو تحميل لميزانية الدولة بأعباء لا فائدة منها ، كان من الأجدر توجيهها لوجه انفاق آخر يستحقها بصورة أفضل ٠ أمـــا الطالب المتوسط فهو الذى سينهى سنوات دراسته فى الوقت المحدد لها وهذا هو جوهر العملية التعليمية للغالبية ٠ وبالنسبة للطالب الذى تؤهله قدراته للاسراع فى العملية التعليمية فهو بالفعل ثروة قومية يجب المحافظة عليها وتنميتها ٠ ومما هو جديد بالذكر أن النظام المقترح سوف يساعد على الأخذ بيد هذا الطالب مما سيعود بالفائدة على المجتمع ككل ٠ ومما يجدر الاشارة اليه أن الطالب قد تتغير حالته التعليمة بمرور الوقت ، فالبطىء فى مرحلة قد يكون متوسطا فى مرحلة أخرى والمتوسط فى مرحلة قد يكون متفوقا فى مرحلة أخرى والعكس بالعكس ٠

(ج) التسرب من التعليم : هناك بعض المشاكل الاجتماعية التى تواجه بعض الطلبة تجبرهم على التسرب من العملية التعليمية،فهناكبعض الظروف القاسية التى تجبر الطالب على انهاء دراسته عند مرحلة معينة ، هـــذا الطالب لايفرق النظام الحالى بينه وبين الطالب بطىء الفهم رغم أننا يجب أن ننظر له بعين العطف والرعاية ٠ اننا نرى انه يجب عرقلة التسهيـــلات المتوفرة الآن للطالب البطىء بالحد من عدد مرات دخول الامتحان وعـدم السماح بتكرار ذلك بصفة متكررة الا بعد مضى فترة محددة ، وبهذا يمكن أن نميز بين الطالب المتسرب والطالب بطىء التحصيل بشرط أن يكون ذلك من خلال عملية اصلاح شاملة للنظام التعليمى ٠

(د) تخصصات الخريجين : يضطر الطالب فى العديد من الاختيارات خاصة عند الانتقال من مرحلة لمرحلة أخرى أن يتقبل الممكن ، وليس ما يناسب قدراته ، وهذا يعتبر أحد الأسباب الأساسية فى أحداث الخلل الموجودة الآن فى سوق العمالة · وهذا فى رأيى ناتج من أمرين ، أولهما أن الطالب لابد له أن يمضى الاثنى عشرة سنة فترة التعليم النظامى (احدى عشرة سنة فى التعليم العام) دفعة واحدة مما قد يضطر الطالب لقبول المتاح وليس المرغوب فيه ، وثانيهما ان الاختيارات أمام الطالب محدودة مما يضطره لدراسة المتاح وليس المرغوب فيه بصورة واضحة · ولقد اهتم النظام الحالى فى المرحلة الثانوية بهذا على أساس تقسيم التخصص لأدبى وعلمى ، لكن هذا فى رأيى لايحل المشكلة برمتها بل يجب أن يختار الطالب أغلب المواد التى يدرسها حتى يمكنه نقل التخصص الذى يمكنه الابداع فيه مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك عدة مواد أساسية لابد للطالب من دراستها ·

(هـ) الامتحانات نظام عدة سنوات : تتيح الامتحانات نظام عدة سنوات والتى اصطلح على تسميتها امتحانات المنازل فى مختلف مراحل التعليم قبل الجامعى فرصة اسمية للطالب الذى لا يرتبط بالتعليم النظامى ، مما يوفر فرصة التعلم لمن لم تسعفه ظروفه على الانتظام فى سلم التعليم طول الوقت ، فذلك النظام لم ولن يؤدى بالطالب الى التفوق نظرا لأسلوبه وكمية المعلومات المطلوب استيعابها لمن يجتازه · وتشير الدراسات دائما الى عدم جدية نظام امتحانات المنازل هذا وعدم قدرته على ابراز المتفوق ، ناهيك عن ابراز الفئة ذات القدرات التعليمية فوق المتوسطة · ان امتحانات المنازل بصورتها المتعارف عليها لم تنجب حتى الآن طالبا متفوقا · أن الأمر جد خطير بالنسبة لهذا النظام الذى يتطلب من الطالب أن يجتاز الامتحان فى جميع سنوات الدراسة فى المرحلة الدراسية الواحدة فى امتحان واحد وبالتالى استيعاب جميع المقررات الدراسية المطلوبة فى كل المرحلة فى نفس الوقت · اننا نرى أن هذا النظام لايتيح حتى ابراز الطالب ذى القدرات التعليمية فوق المتوسطة · ان الفائدة الوحيدة لهذا النظام هى أنه يتيح للطالب غير المرتبط بالسلم التعليمى النظامى ان ينضم له ثانية · كما أن الاشتراطات التى وضعت لهذا النظام من حيث عدد السنوات التى يجب أن تسبق الامتحان افرغت هذا النظام من أى فائدة ترجى منه · ان الامتحان لابد أن يبرز الطالب المتفوق

والطالب المتوسط والطالب الضعيف ، أما النظام المعروف بامتحانات المنازل فلا يؤدى الى هذا بل الى الفصل بين الطلبة ذوى القدرة على التذكر وغيرهم وبصورة باهتة ٠

ان للامتحان قدسيته ومقوماته ولابد من وضع الضوابط الخاصة به ، ولايجوز فى نظرنا أن تتعدد أساليب الامتحان لنفس المرحلة حتى لو كانت لاعتبارات اجتماعية ٠ أن حجر الزاوية فى اصلاح العملية التعليمية هـــو اصلاح أسلوب الامتحان ٠ ولايفوتنا أن ننوه الى العزوف عن نظام امتحانات المنازل الا فى أضيق الحدود نتيجة أن هذا النظام لايبرز جوانب التفوق فيمن يجتـــازه ٠

(و) اختصار سنة فى التعليم الأساسى : قامت وزارة التربية والتعليم باختصار سنوات الدراسة فى التعليم الأساسى من تسع سنوات الى ثمان سنوات ، وهذه الخطوة الجادة من قبل الوزارة قد لاقت اقبالا من جميـــع المهتمين بنجاح العملية التعليمية ٠ وحيث أن هـــذه الخطوة تواجـــه بعض المشاكل الأساسية التى يواجهها التعليم ككل ، ومنها توفير الأماكن للطلاب فى مراحل التعليم المختلفة وهذا بالتالى سيتيح الفرصة لاستيعاب عدد أكبر من التلاميذ فى التعليم ماقبل الجامعى وسيقوم بتوفير الامكانيات المادية لهم بصورة أفضل ٠ كما أن هذه الخطوة قد أدت الى تنقية محتويات المواد الدراسية المطلوب من الطالب استيعابها والابقاء فقط على الأساسيات العلمية التى تقوم عليها المعارف المختلفة ، الأمر الذى يجب تكراره فى مقـــررات دراسية أخرى ٠ كما أن هذه الخطوة تعنى أن خريجى مراحل التعليم المختلفة سيكونون فى عمر أقل بسنة عما كان الوضع عليه سابقا وبالتالى فان عمرهم العملى سيكون أطول أو بمعنى آخر ستكون فترة عطائهم للدولة أطول مما سيعود بالنفع على المجتمع ككل ٠

(ز) سنوات الرسوب : يتساهل نظام التعليم الحالى مع ظاهرة الرسوب الكلى أو الجزئى بالابقاء على نظام الملاحق والسماح للطالب بأن يجتـــاز سنوات تعليمه فى أكثر من ضعف السنوات النظامية ، وهذا فى رأينا يمثل اهدارا غير مقبول للموارد التى يحسن توجيهها فى اتجاه أخر ٠ ان الحد من التسهيلات المتوفرة لهؤلاء الطلبة بات مطلوبا ٠

٤ ـ ملامح النظام الدراسى المقترح :

ان حجر الزاوية فى نجاح أية عملية تعليمية هى نجاح نظام الامتحانات فيها ، بالاضافة الى مرونتها لاستيعاب الاختلافات بين كل طالب وأخر وكذلك لاستيعاب متطلبات التخصصات المختلفة ٠

(أ) المدارس النظامية : ان الابقاء على المدارس النظامية وعدم دمج المراحل التعليمية الحالية لتبقى ثلاثة مراحل احدى معطيات النظام المقترح، وللطالب الحق فى الانخراط فى المدارس النظامية بشرط ألا يمضى فى المرحلة الواحدة أكثر من سنتين اضافيتين سواء كان ذلك نتيجة الرسوب أو نتيجة لظروف خاصة ٠ وان تعدى الطالب عدد السنوات الاضافية فى تلك المرحلة فعليه اعادة المرحلة ككل ، مع ملاحظة أن للطالب الحق فى اجتياز امتحان تلك المرحلة الدراسية بدون الانخراط فى الدراسة فى تلك المرحلة ٠

(ب) الامتحانات المرحلية : ان الأساس فى الترقى التعليمى من مرحلة لأخرى هو اجتياز الامتحان الخاص بذلك ، وكلما كان الامتحان جادا كلما انعكس ذلك على النظام التعليمى ككل ، وذلك عن طريق رفع كفاءة العملية التعليمية ومستوى المقررات الدراسية ٠ فالامتحان هو حجر الزاوية فى تقييم الطالب ، ويعتمد النظام المقترح على رفع كفاءة الامتحانات المرحلية وابقائها على ثلاثة امتحانات ، ومما هو جدير بالذكر أن هناك بعض الامتحانات التى وصلت الى مرحلة معينة من الكفاءة لدرجة انه يعتد بها فى بلدان كثيرة ٠ أن النظام الدراسى الحالى حين يسمح بقبول طلبة من نظم تعليم أخـــرى لينخرطوا فى السلم التعليمى فى مصر على أساس المجاميع الحاصلين عليها فى امتحانات تلك الأنظمة ، فانه يعترف صراحة ان الامتحان هو مقيـــاس المستوى ، وهو نقطة الربط بين نظام ونظام آخر ، وبين مرحلة ومرحلـــة أخرى ٠ وللأسف يقصر هذا التفكير عند دراستنا للنظم التعليمية فى مصـــر فنضع لبعضها الصعوبات ونحجب بعضها كلية ٠

ان أهم ركن فى اصلاح أسلوب الامتحان هو أن يقيس الامتحان تحصيل الطالب لأساسيات المواد التى يمتحن فيها وليس درجة تذكرة لتلك المواد ٠

(ج) الانتقال من مرحلة لأخرى : حينما يكون الامتحان جادا تصبح

ضرورة دخول الطالب الذى اجتاز مرحلة ما للمرحلة التى تليها فى نفس العام ضرورة لامبرر لها ، فلابد أن يسمح للطالب الذى اجتاز مرحلة معينة أن يدخل المرحلة التالية بعد فترة ليست بالقصيرة (حوالى خمس سنوات) · ان هذا سيمنع التكالب على التعليم النظامى وسيتيح الفرصة للطالب ، الذى منعته ظروفه من مواصلة التعليم النظامى فى فترة ما ، أن يعود الى التعليم مرة أخرى وذلك كخطوة جادة نحو مواجهة مشكلة التسرب · كما أن ذلك سيحل مشكلة انشاء المدارس بصورة جزئية ، فالفرصة أمام الطالب للالتحاق بالمرحلة التالية مستمرة لفترة قادمة ·

(د) المواد الاختيارية : حين يختار الطالب المواد التى يمكنه أن يتفوق فيها حسب ميوله واستعدادته وقدراته الشخصية فانه حتما سيحصل على نتائج أفضل مع الأخذ فى الاعتبار وجود مواد أساسية لابد من دراستها كاللغة العربية على سبيل المثال · وهذا يستتبع زيادة الاهتمام بالموجهين الدراسيين ليرشدوا الطالب بصورة اختيارية ، لا اجبار فيها على الاطلاق ، لجوانب القوة والضعف فى اهتماماته العلمية وقدراته حتى يستنير بها الطالب فى اختيار المقررات التى سيدرسها · ان مسألة ادخال المواد الحديثة فى التعليم النظامى الذى يعانى فى بعض أماكنه من أقل القليل لن تصبح عويصة الحل ، فالمواد اختيارية ومن السهل تدبير امكانيات لقلة ، لكن تقصر امكانيات أغلب الدول عن تدبير كل الامكانيات للكل · ومن الجدير بالذكر أن مشاكل اعادة التأهيل ستقل بنسبة كبيرة نتيجة حسن اختيار الطالب لما يناسبه من دراسة منذ بداية السلم التعليمى · فاعادة التأهيل فى مجتمع نام لاتعنى سوى اهدار الكثير مما أنفق على تعليم هذا الفرد ، كما تعنى أن العمر الانتاجى للفرد قد تقلص بصورة كبيرة لامبرر لها · وهذا جد خطير على الناتج القومى الذى نحن فى مسيس الحاجة لرفعه لا لاهداره ·

(هـ) جبرية الامتحان : حتى يكتب لهذا النظام النجاح فاننا نرى أن القبول فى المراحل المختلفة فى السلم التعليمى لابد وان يتم فقط من خلال الامتحانات المرحلية التى ستكون هى المحك الأساسى لقياس مستوى الطالب ·

(و) نظام الامتحان : لافائدة ترجى من عقد امتحان واحد للمرحلة الواحدة كل عام ، فتردد الامتحان لابد وان يزيد ليصبح امتحانين أو ثلاثة

كل عام · فالطلبة فى استيعابهم مختلفون ولابد للنظام من مراعاة ذلك · ويستتبع ذلك السماح بدخول الطالب الامتحان الواحد مرتين كحد أقصى لابد أن يعقبها فترة منع قدرها ثلاث سنوات لايستطيع أن يؤدى فيها الامتحان ان أراد ان يعاود دخول الامتحان مرة أخرى وهكذا · وبذا لا نهدر الأموال فى غير محلها كما لانغبن الطالب فرصته أن أراد أن يعاود الكرة مرة أخرى حين تتحسن ظروفه أو نتيجة أى سبب من الأسباب ·

(ز) انتاجية التعليم : أصبحت مشاكل اعادة التأهيل مشاكل عادية فى ظل نظام التعليم الحالى الأمر الذى يشير الى خلل فى النظام مما يستوجب ربط التعلم بخطة التنمية عن طريق السماح للطالب بأن ينتقى ما يناسبه من مواد نظرية وعملية ، وبالتالى دمج المواد النظرية بالمواد العملية · لقد أدى الخلل الموجود فى نظام التعليم الحالى الى وفرة الخريجين فى بعض التخصصات والى ندرة تخصصات أخرى ، كما صاحب هذا قصور فى الكفاءة المطلوبة ، مما يعنى أن سياسة التعليم الحالية غير مرتبطة بخطة التنمية مما أثر على انتاجية الفرد · الأمر الذى لايمكن التغاضى عنه فى دولة نامية · كما أن المؤسسات التعليمية بوضعها الحالى مؤسسات خدمية لا انتاجية ، الأمر الذى بات معه النظر فى نظام التعليم أمرا وجوبيا· ولقد فشلت حلول كثيرة لعلاج هذا الخلل ، ولم يتبق سوى ربط التعليم بالانتاج وبخطة الدولة فى التنمية رباطا عضويا · ورغم وجود قطاع منفصل للتعليم الفنى الا أن ذلك لم يف بمتطلبات التنمية نظرا للاعتمادات الهائلة التى يتطلبها وعزوف الكثير من الطلبة عن الالتحاق به لأسباب اجتماعية · من ثم بات التفكير فى دمج التعليم العام بالتعليم الفنى أمرا حتميا من من ناحية المشاركة فى خطط التنمية والارتقاء بمستوى انتاجية الفرد ·

٤ ـ آثار ايجابية للنظام المقترح :

لن يدوم الجدال كثير حول أن النظام المقترح ذا مزايا عديدة ونلخص آثاره الايجابية فى النقاط التالية :

(أ) تقليل الاعتماد على المدارس النظامية : فالنظام يتيح توزيع العمر التعليمى للطالب على فترة زمنية أطول كما يتيح له اختصار بعض السنوات ان كان بامكانه ذلك ·

(ب) مرونة العملية التعليمية : ليس من الضرورى أن يقضى الطالب أحد عشر عاما متصلة فى التعليم النظامى العادى ، فالطالب يمكنه أن يمضى سنوات أقل ، كما يمكنه أن يخرج من السلم التعليمى حينما تحول ظروفه دون انخراطه فيه طالما أن بامكانه معاودة الانضمام له فى الوقت الذى يريده والذى تسمح له به قدراته · كما يتيح النظام للطالب الاسراع فى العملية التعليمية ان استطاع ذلك · ان انخراط الطلبة فى المدارس النظامية لاتتيح فى بعض الحالات الاستفادة المثلى من الخبرات المختلفة التى قد يصادفها الطالب فى حياته ، فالخروج من السلم التعليمى لفترة قد يكون مفيدا من ناحية توجيهه ميول الطلبة فى اتجاه أكثر فائدة للمجتمع ·

(ج) ابراز جوانب التفوق المختلفة للطلبة : كون المقررات التى يدرسها الطالب اختيارية فى أغلبها يساعده على التفوق لكونها مناسبة لميوله وقدرته·

(د) حل مشاكل تدريس بعض المواد : تتطلب بعض المواد امكانيات يمكن توفيرها للبعض وليس للكل · وكون المقررات اختيارية يساعد على انجاح تدريس تلك المواد بصورة أكفأ كما يخفف العبء عن المدارس النظامية ·

(هـ) النظرة الاجتماعية للتعليم : سيؤدى تطبيق النظام المقترح الى تغيير النظرة الاجتماعية تجاه التعليم طالما أن الفرصة دائما مفتوحة أمام الطالب للانخراط فى العملية التعليمية أن أراد ذلك · فالنظرة الاجتماعية للتعليم كثيرا ما دفعت طلابا فى سلم التعليم ليتخرجوا ثم يعملوا فى تخصصات غير التى درسورها فى حياتهم التعليمية وفى ذلك اهدار لوقتهم ولأموال الدولة · كما أن وجود المواد النظرية بجانب المواد العملية سيؤدى الى تغيير تلك النظرة نتيجة الاحتياج الدائم للخريج ذى المهارات العملية ·

(و) تقليل اعتمادات اعادة التأهيل : يتيح النظام للخريج أن ينتقى المواد التى يدرسها طيلة سنوات دراسته ، كما أن اتاحة الفرصة لسنوات أمام الطالب بعد اجتياز مرحلة معينة لأن يلتحق بالمرحلة التى تليها سوف يقلل بلا شك أعداد من سيتم تأهيلهم · لقد باتت مشكلة البطالة المقنعة اعادة التأهيل من المشاكل الكبرى التى لايقوى مجتمع نام على مجاراتها بل يجب التصدى لها بكل حزم ·

(ز) آثار غير مباشرة : يؤدى تأهيل الطلبة بصفة متدرجة الى امكانية ممارستهم لحياة كريمة حال خروجهم من التعليم فى أى مرحلة · كما سيؤدى النظام المقترح الى زيادة العمر الانتاجى للمواطنين وبالتالى الى زيادة الانتاجية على المستوى القومى · بالاضافة الى تشجيع المتفوقين على الوصول لأعلى المراحل التعليمية فىأىوقت يرغبون فيهكما أنه سيحثالطلبة على زيادة الجرعة العملية فى المواد التى يدرسونها ، بالاضافة الى أن ذلك سيؤدى الى تنقية المواد الدراسية من الشوائب التى لاتخدم التنمية بطريق مباشر أو غير مباشر ·

٧ ـ الخلاصة :

الحل باختصار شديد للعديد من جوانب المشكلة التعليمية فى مصر هو تحسين نظام الامتحانات لتقيس درجة استيعاب الطالب للمعارف المختلفة لا درجة تذكره لها ، وجعل الامتحانات مرحلية بتردد عالى ، وجعل موادها اختيارية متنوعة تشمل المواد النظرية والمواد العملية · كما يتيح النظام المقترح للطلبة اختيار المواد التى يدرسونها بدرجة كبيرة ، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الحل لن يكلف الدولة اية مصاريف انفاق اضافية سوى مصاريف عقد الامتحانات التى يمكن الا تزيد فى الفترة الحالية زيادة كبيرة نتيجة طبيعية للنظام المقترح ونتيجة للوفر الذى سيحدث من النظام نتيجة لعدم التكالب الذى سيحدث على العملية التعليمية ككل نظرا للأوضاع الاقتصادية الحالية والتى للأسف أصبح معها التعليم سلعة لاتتناسب مع مكانتها من جهة رغم التكالب عليها من جهة أخرى · ان التعليم هو السند القوى للاقتصاد القومى واصلاحه هو اصلاح للمجتمع ككل باقتصاده وقيمه ومقوماته ·